عن الخطاب والانسجام

محمد بوعتور

ترجمة : أحمد الفوحي

يقوم مفهوم الخطاب أساسا على مفهوم الانسجام الذي يقوم، بالنسبة إلى الخطاب، بالدور الذي يقوم به مفهوم *النحوية* بالنسبة إلى الجملة. وقد أجمع المهتمون بتحليل الخطاب على أن انسجام هذا الأخير متوقف على وجود علامات لسانية خاصة تندرج تحت ما يسمى "علامات الاتساق". فليس الخطاب مجرد سلسلة ملفوظات مرتبة الواحد تلو الآخر. وتكفي مراجعة أي نص للوقوف على وجود روابط بين فقرات النص أو وحدات الخطاب، مشكلة عنصر اتساق هذا الخطاب وتماسكه وتسلسله.

ولفهم حقيقي لكيفية إسهام علامات الاتساق في تأويل الخطاب، لا مناص من الوقوف على ما يجعل هذا الخطاب منسجما وموافقا لمبدأ الملاءمة. فإلى جانب القواعد التركيبية هناك مجموعة من الأدوات العلاقية ذات طبيعة دلالية–تداولية تكمل الجانب التركيبي.

والنص موضوع الترجمة من تأليف الباحث التونسي محمد بن عتو، ويتناول فيه انسجام الخطاب في إطار نظرية *التمثيل المبسط* لصاحبها ج.ب.كرايز. ويعتبر المؤلف الانسجام مبدأ أساسا في أي محاولة تأويل سميولوجي، قائما على خيارات تؤمن الروابط المنطقية بين الملفوظات وبين مقام التلفظ. ويرى أن الانسجام مفهوم من مفاهيم المنطق مرتبط بالحجاج، لتعلقهما معا بالمنطق الطبيعي الذي يسم استعمال اللغة. ولأجل ذلك، فإنه محكوم بقوانين، كمبدأ اللاتناقض؛ فلا إمكان للجمع بين موضوعين أو ملفوظين متناقضين إلا باتساق منطقي/دلالي. ويؤكد أن الانسجام انسجامان: انسجام في الزمن وآخر في المكان؛ وأن دراسة الانسجام في المكان عرفت تأخرا بالمقارنة بدراسته في الزمان. كما يرى أن مبدأ النشاط الخطابي أساسه ما يسميه *السؤال الأولي*. فالخطاب توجه نحو الإجابة عن سؤال وضع في البدء. وكل ملفوظ مرتب مقارنة بملفوظ آخر. وينتهي المؤلف إلى أن الانسجام معطى أساس لأي نشاط خطابي يحكم عملية بنائه، في الوقت الذي يحكم فيه تفكيكه وتأويله. وعليه فلا يمكن لأي سميولوجيا جادة تجاهل مبدأ الانسجام الذي يقيم المطابقات المنطقية–الدلالية بين مختلف مكونات النشاط الهرموسي للتأويل وتفكيك الشفرة، بالاستناد إلى تحليل معمق لتمفصلات اللغة الثلاثة: التركيب والدلالة والتداوليات.

المترجم

الترجمة

لا يمكن لأي مجال معرفي أن يتطور من دون تأملات إبستيمية تضع الإصبع على مكامن الخلل، لتطوير النظرية أو، عند الاقتضاء، تبنيها ومراجعتها. فقد وجدت اللسانيات ما بعد-السوسورية نفسها في مأزق بعدما حققت النجاح في مجالي الصواتة والتركيب. وتم بذل جهود عديدة في سبيل فتح آفاق بحث جديدة، تمكن هذه اللسانيات من الاستمرار. فكان نحو النص وكانت الأسلوبية. فأما نحو النص، فآراؤه عبارة عن مزاعم وأوهام؛ وأما الأسلوبية، فهي في نظرنا عبارة عن ممارسة لا تستند إلى أي أساس معرفي، وبخاصة مع عودة الاهتمام بالبلاغة والشعرية. وهكذا تبدو السميولوجا الحل البديل؛ غير أنها في حاجة إلى مستند معرفي يربطها بتحليل الخطاب. فالخطاب، في تقديرنا، وحدة سميولوجية ترتبط وحداته (السيميونات) بعلاقات تناظرية في ما بينها؛ ومن الضروري أن تكون هذه الوحدة محكومة، لا محالة، بمبدأ الانسجام الذي لا بد منه في أي محاولة تأويل سميولوجي.

ولا يمكن لأي مجال معرفي ذي علاقة بالبرهنة إلا أن يُعنى بالانسجام ويجعله مثله الأعلى. فالعلوم القانونية، مثلا، تصرح بأن: "مبدأ الانسجام يقتضي من الفرد أن يتبنى في الفعل سلوكا منظما وأن يكون الاتساق هو الرابط بين أفعاله، وأن نتمكن، من خلال سلوكه، من تمييز شخصيته، أي ما يشكل استمرار الفرد في الزمن". وبعبارة مختصرة، فليس الانسجام مبدأ يحكم الفعل فحسب، وإنما هو ضرورة كونية، به يكون العالم ويستمر و إلا انتهى به الأمر إلى الزوال.

لقد اخترنا اعتماد الانسجام في مجال اشتغاله الأنسب، وهو المنطق، بسبب كونه مفهوما منطقيا يقوم على نفي أي تناقض، حتى مع الذات، وكونه [أمرا] يهم الخطاب أي العادات اللغوية اليومية، وبدا لنا أن ندرسه في مجال محدد هو المنطق الطبيعي، منطق الفكر غير المتخصص الذي قد يكون للمناطقة وغيرهم. وعليه فإن مفهوم التمثيل المبسط schématisation هو الإطار النظري الأنسب لأبحاثنا حول الانسجام.

فالتمثيل المبسط، في تصورنا الذي هو تصور كرايز، مجموعة من الأنشطة اللغوية الموجهة نحو هدف قابل للتقويم من خلال الفعل؛ إنه كل ينبه المتكلم بمحضر المخاطب وباعتباره [أيضا] سواء كان هذا المخاطب حقيقيا أو متوهما، ويستلزم منه استجابة وردة فعل. التمثيل المبسط متمادٌّ واستعمالَ الكلام. وينتج عن هذا إمكان اختزال الخطاب إلى الحد الأدنى، أي ملفوظ واحد وامتداده بحسب ما

يقتضيه المقام الإبلاغي. ويمكن أن يقوم التمثيل المبسط على مكونات يمكن تسميتها، كما فعل كرايز، "التمثيل المبسط الفرعي". وليس هذا التفريع إلا أمرا ثانويا؛ فالتمثيل المبسط الذي يعنى بالفكر في اشتغاله، لا يمكنه إدراك الكل إلا في علاقته بالكل. وليست التجزيئية مفهوما أساسيا في مقاربتنا؛ فالمعنى لا يُجمّع، كما يقول بنّور على غرار هنتيكا، وإنما يبنى. وهكذا يبدو التمثيل المبسط الإطار الأنسب لمقاربة اللغة القالبية والبنائية، وهي المقاربة التي نبحث عن تطويرها.

التمثيل المبسط هو التحقيق، في السطح، للخيارات والقرارات الاستراتيجية التي تؤمِّن الروابط المنطقية بين الملفوظات وبين مقام تلفظها. وبهذا المعنى لا يمكن لأي تمثيل بسيط، بأي حال من الأحوال، أن يتطور أو يشتغل من دون اعتبار كل إشاريات التلفظ. وبهذه الخاصة أيضا، يختلف كثيرا عن تعاقبية آدم ورولیه، اللذين يحفلان بما يتحقق على السطح، ولا يقيمان أي اعتبار للقرارات الاستراتيجية ولا للإكراهات الحوارية التي يفرضها أي مقام تواصلي. علاوة على ذلك، تعتبر البنينة الخطابية، عند آدم ورولیه، عملا مكتملا تاما ومدركا من الخارج؛ في حين يعتبر التمثيل المبسط، عند كرايز، عملا في طور الإنجاز، غير مكتمل ومدركا من الداخل أثناء تحققه نحو نهاية متوقعة، دائما، من خلال المعطيات التي تكوِّن هذا العمل. وقد تبنت نظرية ديكرو وأنكومبر، حول الحِجاج، كثيرا من آراء كرايز حول التمثيل المبسط. ولم تشذ عن هذا، أيضا، نظرية الكتل الدلالية.

ومن الطبيعي، بالنسبة إلينا، أن الحجاج وظيفة لغوية أساسية، مثلها في ذلك مثل التمثل والإبلاغ. فهو ليس شيئا زائدا عن الحاجة: فاللغة تبرهن، أولا، لمصلحتها الخاصة، ذلك أن الملفوظ المنسجم بنية مثال [تحتذى] لبلوغ هدف معين. فالحجاج، إذن، وظيفة مرجعية لازمة لبنيات اللغة. فالعاقل لا يتكلم إلا ليقول شيئا ذا دلالة، ولو تلفظ بمثل "الأفكار التي لا لون لها تنام غضبى فوق الحصير". الانسجام والحجاج مرتبطان، فهما متعلقان بالمنطق غير الصوري، أي الطبيعي الذي يَميز استعمالنا للغة. ولعله من نافلة القول التذكير بالملحوظة الذكية للسيرافي الذي يعتبر النحو منطقا خاصا لازما للغة معينة ومشاركا في منطق أعلى يبقى علينا تحديده.

وباعتبارنا الانسجام مفهوما من مفاهيم المنطق، نعتقد أنه محكوم بقوانين ووسائط دقيقة. فمبدأ اللاتناقض يشتغل في الخطاب بطريقة مغايرة، شيئا ما، لِما هو متداول في القياس؛ ذلك أنه من المحال القبول بالجمع بين موضوعين أو ملفوظين متناقضين من دون إمكان وجود اتساق منطقي دلالي. وسواء كان هذا الاتساق نتاج الخطاب أو نتاج التأويل، فالمسألة ثانوية. فلا إمكان لتأويل ملائم من غير أن تكون المقدمات التي ينبني عليها، مندرجة في معطيات الخطاب الملموسة (التركيبية والدلالية

والتداولية). والفرق بين [الخطاب وبين] القياس يهم بالأساس الأمر الآتي: فبينما يقوم القياس على مقدمات متضمنة مباشرة في القضايا أو المحمولات، نجد الخطاب يتحرك بناء على هذه المقدمات ومقدمات أُخَر تستلزمها الملفوظات، تكون مقدرة أو موحى بها، مستدلا عليها أو مستبعدة. وإذا كان من خصائص القياس الدفع ببرهنة موجهة إلى العموم، فإن الغاية من التمثيل المبسط إسناد حِجاج موجه إلى صنف معين من السامعين. وإذا كانت البرهنة لا تدرج المعطيات المقامية، فإن الحِجاج، على العكس من ذلك، يعتمدها ما دام يدرجها في المقدمات التي يتقدم، انطلاقا منها،نحو النتائج.

وأما المبدأ الثاني الذي ينهض عليه انسجام الخطاب، بالعمل على رد أي شكل من أشكال التناقض أو محاولة الإجابة عن كل احتمالات التناقض، فهو مبدأ التنظيم أو التعديل (الذي ينبغي تمييزه عن مبدأ المغايرة). وهذا المبدأ يؤثر في جميع أشكال التصادم بين الملفوظ وبين التلفظ. وهو مبدأ يمكن تقريبه من مبدأ الملاءمة عند سْبربير وويلسون، ونجده حاضرا في اشتغال اللغة؛ خصوصا في التواصل الموسَّط والمنحرف، غير المباشر أو الساخر. ومكونات هذا المبدأ الأكثر فاعلية هي التبئير، كما هو متداول عند هاليداي ونولكه، والتسويغ modalisation في معناه الواسع، والتحديد في كل مظاهره التركيبية والدلالية. ومن الجائز أن نلحق به إجراءات التقويم (التصويب) والتوقع والاستئناف أو التصحيح.

نمطان من الانسجام: انسجام في الزمن وآخر في المكان

يعمل مبدآ اللاتناقض والتعديل في الخطاب من خلال التأثير في مختلف مكوناته (المباشرة)، سواء في مستوى التشفير أو التفكيك. فالمشَفِّر يتصرف بالتركيب في الزمن والمكان، وأما المفكك فيتصرف بالتفكيك في زمن ومكان مغايرين. إن مفهومي الزمن والمكان يشكلان الوسيطين المباشرين لكل منطق خاص بالانسجام. وبالمقارنة بالعلوم الفيزيائية، وبخاصة الفيزياء التموُّجية، لا يعتبر الانسجام كذلك إلا بالنظر إلى زمن ومكان محددين. وعليه، ينبغي التمييز بين نمطين من الانسجام: انسجام في الزمن وآخر في المكان. وإذا أمكنهما التوالف في الخطاب إلى درجة التداخل، فذلك هو المبتغى. وبهذا يعضدان انسجام المنطقية الأعلى الذي هو أساس لأي نشاط خطابي.

يتحدث رضا بن حميد في عمله الممتاز **الأفضية والدلالات** (قيد الطبع) عن برمجة الفضاء الخطابي تبعا لبرمجة الفضاء المكاني. فيجب على الانسجام أن يحكم بنية الفضاء قبل بنية الخطاب. ولا يمكن نقل برمجات الفضاء السيئة إلى الخطاب. ويوضح في هذا الصدد، أن الحركات والتحويلات

والانغلاقات والانفتاحات وغيرها تخلق شبكات من العلاقات بين مختلف التقابلات الفضائية في سبيل خلق فضاء منسجم. ومرجعية الفضاء أمر أساس في النشاط الخطابي، إلى درجة أنها مؤثرة في تسلسل الأحداث. وإذا كان الخطاب ينمو في الزمن بضمان انسجامه الكرونولوجي، فلأجل خلق فضاء منسجم، نموذج أو مثال أو صورة لا غير. وبالنسبة إلينا، فالمسألة مسألة تمثيل مبسط يتمثل هدفه الأساس في إقناع الآخر بصوابيته عن طريق إقناعه بانسجامه. ومن هنا نعتبر التمثيل المبسط فضاء التقاء: التقاء بين مختلف العناصر المكونة للمعنى، وبخاصة التقاء المتكلم بالآخر.

الانسجام في فضاء–زمن التشفير انسجام بناء المعطيات التركيبية والدلالية في سبيل خلق أنشطة أو أفعال تداولية. والانسجام في فضاء–زمن التفكيك انسجام هدم البنية من أجل ردة فعل على القصد المتضمن في البنينة.

ويستنتج مما سبق أن الانسجام في الفضاء–الزمن مطابقة محتملة بين فضاء–زمن مبني وآخر مفكك. وبهذا المعنى، يكون الانسجام عملية لسانية يقوم فيها السنن بربط طرفي العملية التواصلية: المشفر والمفكك، ويكون فيها الإجراء الأونوماسيولوجي (دراسة التدليل انطلاقا من العلاقة مفهوم/تعبير) مُسندا من قبل الإجراء السيماسيولوجي (دراسة التدليل انطلاقا من العلاقة تعبير/مفهوم). إلا أن فكرة السنن لا تحصرنا في دائرة اللسانيات؛ فالانسجام في فضاء–زمن التشفير يقتضي، كذلك، انسجاما بين الخطاب في ذاته وبين قصد المتكلم الذي يفترض أن يكون هذا الخطاب مشتملا عليه. وبالطريقة ذاتها، يقتضي الانسجام في فضاء–زمن التفكيك تعرُّف المتلقي قصد الباث. وسيكون الانسجام النهائي تراكب انسجامين (بل تطابقهما حسب الصورة المثلى): انسجام التركيب والتشفير، وانسجام التحليل والتفكيك.

ومع أنه من العسير الفصل بين [هذين] النمطين من الانسجام في الزمان والمكان، ما دام انسجام الخطاب النهائي متعلقا بتراكبهما، سنحاول إقامة صيغة معينة للإدراك. الانسجام في الزمن هو بالأساس ذو طبيعة مركبية، في حين أنه ذو طبيعة استبدالية، في المكان. ويتوجب على انسجام الزمن أن يهيكل انسجام المكان. فهذا الأخير مرادف للتمثيل المبسط.

وبالنسبة إلى الأول، تعبر أزمنة الأفعال والظروف، في الأفعال والأحداث، عن علاقات كرونولوجية [تهم] التقدم والتأخر [الزمانيين] والتزامن، وهي علاقات قابلة للتعميم انطلاقا من الإمكانات الدلالية لمختلف مكونات الخطاب المعجمية. وفي هذا المستوى، تتدخل العبارات المرجعية التي تشكل، بالنسبة إلينا، الموضوعات التي تتمفصل حولها المحمولات. ويستجيب هذا التمفصل

للعلاقات المنطقية، السبب والنتيجة والتتابع الخ. فدور العبارات المرجعية، أساسا، دور دلالي ومنطقي. إنه دور داخلي، لازم لحضورها في سياق محدد.

وأما الثاني، فتعبر فيه العبارات المرجعية، بوساطة التكرار، عن علاقات مكانية [تهم] موقع التقديم والتأخير [المكانيين] والتجاور الخ؛ كما تعبر عن لعبة إعادة-الصياغة والاستئناف والاستثناء والتبئير وغير ذلك، وهي أمور غير مندرجة، مباشرة، في ممكنات اللغة المنطقية-الدلالية، أو لا تندرج فيها إلا باعتماد الالتفاف: الأنا والهنا والآن.

ويقاس انسجام الخطاب بدرجة امتلائه وتمامه في اللحظة **ز** والمكان **م**. وأي بون يجب أن يقاس وفق هذه الضوابط (تمام/امتلاء أو نقصان/ لا تمام).

لقد تقدم أن انسجام الخطاب، على غرار العلوم الفيزيائية، انسجام في الزمن وآخر في المكان. وفيما يخص الزمن، يجب التذكير بأن المسألة تُدووِلت في الأدبيات اللسانية بما فيه الكفاية. وأما المكان فلم يحظ، لحد الساعة، بالدراسة الشاملة والعميقة (وهو ما لا نستطيع فعله الآن). ومع ذلك، ينبغي الاحتفاظ ب[نوعين من] المكان أو اتجاهين لتحليل المكان:

1-مكان الخطاب الداخلي، باعتباره متوالية من المواقع التركيبية والدلالية والمنطقية. فكلما تقدم الخطاب في الزمن، أي على المحور المركبي، استطاع بناء حيزه المكاني، أي مختلف التوليفات المركبية المشفوعة بالاقتضاءات والاستدلالات والتقديرات التي توحي بها، إضافة إلى صيغ وإجراءات التأويل. ويحدد انسجام الخطاب، في توغله الكرونولوجي، شرط انسجام المكان الذي يبنيه. وهذا لا يعني أننا نختزل الأول في علامات اتساق بسيطة. ووفق هذه المقاربة، يجب إدراك الخطاب على أنه فضاء التقاء انسجامين: انسجام أنشطة المشفِّر الخطابية، وانسجام أنشطة المتلقي التأويلية. وهو انسجام لا يمكن بلوغه إلا بالاتفاق على المرجعيات والوسائل والإجراءات.

2-الانسجام الخارجي أو المرجعي، أي الأمكنة التي يعينها الخطاب، والتي يقترحها أو يقتضيها ثم الأمكنة المتعارف عليها أو الممأسسة. إنها الأمكنة التي تتكفل بالقوة الإنجازية لأفعال الكلام أو اللغة، التي توجه التأويل في اتجاه محدد. وليس منطق الأمكنة إلا نتيجة منطق يتعالى عليها، منطق الزمن والحركة. فإذا كنا في اللحظة **ز1** في المكان **أ**، فمن الممكن أن نستنتج ما إذا كنا في اللحظة **ز2** في المكان **ب** أم لا. وإذا كان السارد لا يستطيع، مثلا، ألا يصف بعض المراحل، من مساره السردي، فإنما كان ذلك لأن الوصف، باعتباره إجراء للتفضية، يؤكد انسجام الزمن والحركة.

ولتوضيح الحالة الأولى، سنوظف مقاربات الاستشكال عند **ميير** والبنائية عند **هِنتيكا**. فاللغة، عند منطقيي الخطاب هذين، مجال حل المواجهات والخلافات (ومن هنا كان المفهومان: العارض والمعترض). والفكرة الأساس التي نحاول تجليتها، هنا، هي أن السؤال يتوقع، من الناحية الدلالية، الجواب؛ وهو ما نبسطه إلى الخطاب باعتباره توجها حتميا نحو الإجابة عن سؤال وضع في البداية.

وقبل الاتجاه نحو الخطاب، نود عرض أعمالنا عن الحوار، في شكل خطاطات؛ وذلك بأن نبين، منذ البداية، أن كل تبادل يوافق فضاء لبناء سؤال الانطلاق. وقد اعتمدنا ثلاثة أنماط من الحوار: ففي النمط الأول يتعاون المتحاوران لبناء السؤال؛ وفي الثاني يعتقدان أنهما يتعاونان، ولما يتبين لهما، في لحظة ما، أن مصالحهما متضاربة، يعودان إلى نقطة البداية؛ وفي الثالث يتعارضان [منذ البداية] فلا يتمكنان من مباشرة الحوار [بينهما].

وما سنقوله عن الحوار صالح للخطاب بعامة؛ ما دام من المفروض، في هذا الأخير، أن يبلغ أو يضمن روابط الإبلاغ بين المؤلف وبين القارئ أو بين المتكلم وبين المخاطب. وليكون الخطاب ذا فائدة عليه أن يرضي توقعات طرفي التواصل، وإلا لن يكون هناك أي جهد للحجاج ولا للتأويل.

السؤال الأولي: من البناء إلى التأويل

يعتبر السؤال الأولي بداية النشاط الخطابي، فهو الذي يعطي انطلاقة مسلسل بناء الخطاب. ولا يمكن لبقية الحديث أن تنفصل عنه. فهي التي تجتهد في بسطه وتبيينه في الزمان والمكان لبلوغ هدف محدد منصوص عليه في السؤال الأولي، وذلك بالنظر إلى مخاطَب منتبه إلى أدنى تنافر وإلى وضع التخاطب ، بصفة عامة. فإذا كان تدرج السؤال، في اللحظة **ز** يرسم فضاء منسجما **ف**، آنئذ يكون النشاط الخطابي قد بلغ هدفه، ويتعرف المتخاطبان، كل على حدة، على بعضهما البعض، في الفضاء الموصوف. فمن الممكن تسمية هذا الفضاء "نصا"، إلا أن مصطلح "الخطاب" هو الأشد ملاءمة. غير أننا نستمر في الاعتقاد أن مصطلح "التمثيل المبسط" هو الأنسب، ذلك أن مفهوم الانسجام هو، في الآن ذاته، إجراء في طور التحقق وحالة تامة. فبإمكان القارئ أو المترجم، في أي فترة من فترات الخطاب، أن يستخلص معنى ما، يستنتجه انطلاقا من المعطيات التي يتوفر عليها. وأما إذا جزأنا الخطاب إلى ملفوظات عديدة (ل)، فلن يكون معنى [الملفوظ] **ل1**، الذي يقدمه التمثيل المبسط1، بالضرورة، هو معنى [الملفوظ] **ل5**، الذي سيبسطه التمثيل المبسط5.

ومن أجل توضيح هذه المسألة، يجب التذكير، في مستوى الخطاب، بإمكان أن يؤثر عنصر فضائي في البنية العامة، بأثر خلفي أو أمامي، وذلك بفرض صيغة معينة من البنينة أو التفكيك. ففي الخطاب التالي، يمكن تبديل اللفظ "خرج" ب "دخل".

1**أ**. "وقف زيد قرب الباب، ووضع يده في جيبه، وأخرج المفتاح وأداره في القفل ثم خرج".

1**ب**. وقف زيد قرب الباب، ووضع يده في جيبه، وأخرج المفتاح وأداره في القفل ثم دخل".

والنتيجة ليست تركيبية وإنما تداولية؛ وتتعلق بترتيب الوقائع في المكان. ففي **1أ** يوجد زيد بالداخل، في فضاء مغلق؛ في حين أنه، في **1ب** في الخارج، في فضاء مفتوح. وهذه الإشارة تدفعنا إلى الرجوع إلى كل ملفوظ لإتمامه بالمعلومة المكانية المناسبة؛ من مثل: توقف زيد قبل الدخول أو أخذ المفتاح ليدخل أو فتح [الباب] ليدخل الخ. وعليه، فإن القصد المضمَّن في الخطاب**1أ** مخالف للقصد المضمَّن في [الخطاب] **1ب**. ففي الحال الأولى توقف ثم خروج؛ وفي الثانية توقف ثم دخول. فالمكان يقوم بدور رئيس في انسجام الخطاب: ولو كان زيد، مثلا، في الشارع ثم استعملنا المتوالية: "فتح الباب ثم خرج"، لفقد الخطاب انسجامه بسبب التناقض الصارخ بين مكونات الخطاب وبين مرجعيتها المكانية. فالشارع يقتضي الانفتاح، فما الداعي إلى فتح ما هو مفتوح أصلا؟ وبالمقابل، إذا استعملنا المتوالية: "فتح الباب ثم دخل" لم يفقد الخطاب شيئا من انسجامه، لغياب أي تناقض يعطل إدراكه أو تأويله.

فهل يمكن استنتاج أن ترتيب الملفوظات في الزمان خاضع لترتيبها في المكان؟ وهل يمكن القول إن التأويل ليس إلا إعادة تشكيل تتم عبر سلسلة من محاولات التداخل بين بنيتين، واحدة في الزمان وأخرى في المكان؟ وهل يجب علينا، في النهاية، أن نكتفي بقصد عام، أم بإعادة تشكيل الملفوظات بالنظر إلى القصود المكانية ولو تكررت؟

وبعد تناولنا الانسجام باعتباره ظاهرة عامة في الخطاب والتواصل، يبدو أنه آن الأوان لتناوله في خصوصيته. وأول سؤال يستوقفنا يهم علاقة التناسب بين الانسجام وعلامات الاتساق. ونعتبر إثارة مسألة الانسجام بهذه الطريقة، أمرا باطلا؛ فالملاحظ أنه لا أحد يدافع عن هذه الطريقة إلا علماء التربية ناقصو الدراية. ولعله من الأفيد الوقوف عندها لبضع الوقت. ولنعد إلى الخطاب السابق:

1أ. ""وقف زيد قرب الباب، ووضع يده في جيبه، وأخرج المفتاح وأداره في القفل ثم خرج".

فالترتيب الزمني مطابق لتتابع الأحداث. وفي هذا المستوى، نجد علامات الاتساق تقلصت بشكل كبير من دون أن تنمحي تماما. وما يفسر غياب الروابط، أن ترتيب الملفوظات في الزمان مبني على ترتيبها في المكان: فالتتابع الزمني يؤكده تطور الأحداث. ومن الممكن تغيير تابع الملفوظات، فلا شيء يضمن انسجامها خارج مبدأ مطابقتها للواقع، فضاء مرجعها؛ وهنا يتدخل مبدأ التسويغ. فإذا غيرنا تسلسل الأحداث، أصبح لزاما على الروابط أن تتدخل لإنقاذ تسلسل [الأحداث في] الواقع. فمرجعية الملفوظات تندرج في الطريقة التي رتبت وفقها مكونات هذه الملفوظات. وفي هذا المجال، يمكن لأعمال شومسكي، حول النحو المركبي الموجه من قبل الرؤوس، أن تفيد.

فهل يمكن استنتاج أن ترتيب ملفوظ ما خاضع لترتيب ملفوظ آخر في الزمان والمكان؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن ظهور الروابط أو اختفاءها متعلق بترتيب الملفوظات. غير أن هذا الترتيب، في الزمان والمكان، ليس بالضرورة [ترتيبا] تركيبيا؛ وإنما هو، بالأساس، [ترتيب] منطقي-دلالي. فكل ملفوظ مرتب مقارنة بملفوظ آخر، بالنظر إلى إمكانات مكوناته الدلالية، وإلى كيفية ارتباطها أو توليفها في اللغة، محل تجلي العالم والحياة.

وفي الخلاصة، كلما مثل الخطاب العالم تقلص لجوؤه إلى الروابط. فالعالم يتقدم حتما، بخلق التموضع النموذجي، الترتيب الأمثل، من دون تقديم ولا تأخير (ولو أن هذا الترتيب هو سبب مآسينا في بعض الأحيان). وقد أدركت العلوم الفيزيائية هذا الأمر جيدا، مما مكنها من تحقيق إنجازات باهرة في زمننا هذا. إن تنظيم العالم مسجل في اللغة، عن طريق إمكاناتها المنطقية-الدلالية. وهي الإمكانات التي توضع على رأس تراتبية علامات الاتساق: فالوحدة الموضوعية دلالة منطقية تشرط انسجام الخطاب. وأما العلامات الأخرى، فليست سوى [عناصر] مكملة؛ ولا يُلجأ إليها،عند الاقتضاء، لتقوم بدور أساس، إلا إذا أبانت الأولى عن عجزها.

المثال الأول:

في سبيل الإجابة عن القضايا النظرية التي تم بسطها، رأينا أن ندرس الخطاب التالي الذي يوافق مثالنا الأول:

"قال النادل لسيده: لقد انصرف النقنق من غير أن يدفع الثمن".

فالملفوظ "لقد انصرف النقنق من غير أن يدفع الثمن"، لا يحمل دلالة لسانية بسبب عدم تمام لفظه: [ذلك] أن العلامة "النقنق" لم ترد في محيطها اللساني الملائم، ولا تسمح باستخلاص معنى ما إلا باللجوء إلى التقدير. غير أن المخاطَب، المَهُوس بالبحث عن الانسجام، يقيم نوعا من التناسب،

بالبحث عن تقدير ملائم [للوضعية]: فيتصور أن الملفوظ صحيح في سياق خاص، عالم الرسوم المتحركة، مثلا، الذي نجد من بين شخصياته شرائح اللحم والنقانق، أو الرواية على منوال **كوكب القردة**، التي نجد فيها الشرائح والنقانق [كائنات] تأكل بطريقتها الخاصة. فالمخاطب لا يقبل اللامعنى أو انعدام المعنى، لأنه يعترف لكل مستعمل اللغة بملكة لسانية تسمح له بتخصيص كل علامة بمعنى [معين]؛ فيبحث عن خلق فضاء منسجم. فهل نستخلص أن الانسجام حكم على الانسجام [ذاته]؟

وتمكننا تتمة الملفوظ " قال النادل لسيده" من تلمس الإجابة عن المسألة. فالجمل الاعتراضية تقلص دائرة المعنى، وتفرض نمطا معينا من التأويل يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العناصر المرجعية "النقنق" و"النادل" و"السيد". ومن المؤكد أن الفعل "قال"، الممهد للكلام، موسوم قصدا. فهو يعبر عن شكوى أو التماس، ولكننا لن نعيره الاهتمام اللائق به: فالذي يهمنا هو العناصر المرجعية.

ويسهم كثير من العناصر التركيبية المشفرة في تحديد نمط التأويل المستهدف والمحصور:

1-يسمح لنا ورود "النقنق"، معرفا في صدر الكلام أو الجملة، بتوقع طريقة أسلوبية أو بلاغية فاعلية إذا كان الفعل في صيغة المبني للمعلوم، غير مرتبط بصيغة الافتعال ذات القيمة المفعولية من مثل " النقنق يباع غاليا". إنه المؤشر الأول التأويلي الذي تمكننا منه الصيغة.

2-يؤكد التلازم "النقنق والانصراف" التوجه الأول؛ ذلك أن التوليف بين شيء غير حركي وفعل حركة، يتعلق دائما بحدث يثير انتباه المخاطَب، الذي يجد نفسه مضطرا إلى تجاوز عالم التوليفات الغيرية والموضوعية، إلى توليفات ذاتية تتجاوز الشكل. وتحيل العبارة " تتجاوز الشكل" على أننا ندفع بالتحليل في اتجاه الاستعارات، ولكن في مستواها الأول.

وينتهي التلازم "النقنق ودفع الثمن" إلى تأسيس نمط تأويل ملائم؛ ذلك أن **س** إذا كان بإمكانه أن ينصرف وأن يدفع الثمن، فمعناه أنه كائن حي إنسان، ليس إلا. وهكذا نلحظ أن مجال التأويل تقلص مع المؤشر الثالث، وأصبح المخاطب موجها نحو التوليفات [التأويلية] الممكنة.

ويستنتج مما سبق أن المرجع "النقنق" إنسان، يختلف كلية عما سواه من مراجع الكلمة. لقد أوجب السياق اللساني معنى لم يقدمه المعجم ولا الدلالة، وإنما الاستعمال المبيَّن للكلمة الغامضة المرجع [الواردة] في سياق مبهم. وليست المقاربة لسان/ كلام وحدها التي تسمح باستعمال عبارات مرجعية؛ بل يجب الاهتمام، ولو للحظة، بالمقاربة المعاكسة كلام/ لسان. فأصل التوليف [بين]"النقنق والانصراف والأداء" لا يندرج في اللسان، وإنما في استعمال خاص نقله إلى [مجال] اللسان بموجَب نمط

خاص من التأويل. غير أن صوابية العبارة في سياق استعمالها لا تنجلي إلا بفعل عمليات لسانية عديدة لفك الشفرة:

1-اللفظة "نادل" مُمَوضعة، وهي في غاية الوسم بفعل وضعها الاجتماعي، في مجتمع استهلاك خاص. فإليها، وحدها، يرجع الفضل في مَوْضَعة الملفوظات في مقام مكاني محدد. وهو مقام لا يتجاوز الإطار المحصور في المطعم أو الفندق أو المقهى، أي المكان الذي يقدم فيه إنسان شيئا ما إلى إنسان آخر.

2-تكرس اللفظة "السيد" البعد الاجتماعي لعلاقة عمودية: سيد/ مستخدم، تخول الملفوظ نوعا من القيمة الإنجازية التي تتراوح بين الإخبار العادي وبين الشكوى أو المطالبة.

1- يجب تدخل ثلاث توليفات مرجعية في التأويل:

أ-النادل – الفندق – السيد.

ب-النادل – المقهى – السيد.

ج- النادل – المطعم – السيد.

ويكون رد فعل المؤول حول هذه التوليفات تراجعيا، وذلك بتمييز العلاقات **أ وب وج** على التوالي، [تمييزا] يجعله لا يحتفظ إلا بتوليف واحد، و إلا كان الغموض المرجعي. غير أنه إذا أمكن أن يكون مرجع "النقنق"، في **أ وب**، إنسانا بمواصفات النقنق، من ضمور وشقرة وغير ذلك، فإنه بالنسبة لـــ **ج** يمكن إضافة علاقة أخرى بين النقنق والإنسان: إنها العلاقة التي يقيمها واحد من أنشطة المطعم الرئيسة، المتمثلة في الطهي والخدمة والأكل. وببساطة يمكن إلغاء النشاطين الأول والثاني، بالاعتماد على السياق؛ ذلك أن:

أ-"النقنق والطهي والانصراف وعدم الأداء" علاقات لا تقرها العادة.

ب- "النقنق والخدمة والانصراف وعدم الأداء" علاقات لا تقرها العادة.

ج- "النقنق والأكل والانصراف وعدم الأداء" توليف يقره الاستعمال اللغوي، لأنه يحيل على [أشهر الخطاطات المتمثلة في] : " إذا أكل **س** في المطعم، وجب عليه أن يؤدي قبل الانصراف".

4- يدرك السيد القيمة الإنجازية للملفوظ " لقد انصرف النقنق من غير أن يدفع الثمن" الذي فاه به النادل، وعليه أن يتصرف [وفق ما تمليه الواقعة].

5- لا يقوم المؤول بالتأويل المناسب إلا بعد أن يكون فك لغز العلاقة بين "النقنق"

و"الكائن الحي الآدمي" في "مطعم ما". فإذا انتهى إلى العلاقة التي يقيمها حدث "الأكل" زال اللبس، واتضحت مختلف العلاقات والتوليفات وظهر معناها: وهكذا يصبح "النقنق" تسمية منتسبة إلى

سنن خاص متواضع عليه بين نادل المطعم وبين سيده، ويكون مرجعه كل شخص طلب نقانق أو أكلها. وهذا ما يسمح بإقامة علاقة الكناية، ويصبح لـــ "النقنق" مرجع محدد وواضح، وفق سنن خاص وسياق معين.

المثال الثاني:

يهم المثال الثاني، في تحليلنا هذا، خطابا مكونا من ملفوظات عديدة: إنها حكاية لافونتين (20،I) الموسومة "الديك واللؤلؤة"

نقر الديك يوما
لؤلؤة ثم سلمها
أول جوهري قائلا
" أظنها دقيقة
غير أن أدنى ذرة
أفضل لي من سواها"

ورث جاهل يوما
مخطوطا وحمله
إلى جاره الكتبي قائلا
" أظن أنه نفيس
غير أن أدنى مليم
أفضل لي من سواه"

الانسجام والملاءمة

إن الانسجام هو القضية المركزية التي تهمنا في هذه الحكاية. ومن أجل ذلك، سننطلق من مسلمة أن معنى الحكاية الحقيقي يكمن في النقطة [المحورية] التي تلتقي فيها كل الدلالات المنبثقة من مختلف الأنشطة اللغوية (التي تشكل الحكاية والتي تكون جنس ونمط خطابها). ويجعل هذا القرار من بنية الحكاية تحقيقا سطحيا، لمختلف الأنشطة [اللغوية] العميقة التي كونتها. ولا يتعلق الأمر، هنا، بتصور توليدي، وإنما بنموذج للتحليل مستلهم من مفهوم التمثيل المبسط لـــ **ج–ب. كرايز**.

فالأنشطة اللغوية هي، بدورها، نتاج مجموع العمليات اللسانية التي تتأسس عليها. فنقطة انطلاق أي تمثيل مبسط للحِجاج، هي مجموع العمليات اللسانية الكامنة في الأساس، المسؤولة عن انطلاق مسلسل التدليل. وعلى كل هذا يتوقف انسجام الخطاب.

العمليات اللسانية الأساس

في الحكاية الأولى التي نتناولها على أنها متوالية من الملفوظات المعزولة، تماما، عن إشاريات التلفظ، هناك جملتان متعاقبتان: "نقر ديك لؤلؤة" و"سلم (اللؤلؤة) أول جوهري" محددتان في الزمن بالإشارة "يوما"، ولكن المكان غير معين. والجملتان مربوطتان بالموصول "التي"، الذي يؤمن علاقة الارتباط والوحدة الموضوعاتية والتسلسل المنطقي. فالربط والتسلسل والوحدة الموضوعاتية، كلها عناصر تخلق الحمل السردي، أي النشاط المسؤول عن خلق الخطاب السردي أو الحكاية. إلا أنها [عناصر] لا تضمن حدوثه تماما. والعنصر الوحيد الذي يتكلف به، حسب بنفنيست، هو صيغة الماضي البسيط.

ويمكننا الآن فحص النشاط السردي بأن نلاحظ، في البداية، أنه شديد الاقتضاب؛ ويتعلق الأمر بالحد الأدنى لإحداث حكاية: جملتين متتابعتين. ثم إنه فائق السرعة: نتاج المعنى المترتب عن الاقتضاب. وأخيرا، لا يستجيب للنموذج المنطقي الشائع، المتمثل في الطوبوس [المتعارف عليه] التالي: " من يعثرُ على لؤلؤة يحتفظ بها أو يبيعها". صحيح أن حدث البيع متضمن في العطاء، ولكن الأمر متعلق، هنا، بتعميم ضمني، لا يضمنه المعجم ولا العمليات اللسانية المباشرة. وهكذا تتحقق المفارقة التالية: لا يقبل الرأي السائد أن نهب اللآلئ.

وهكذا يكون هدف النشاط السردي خلق المفارقة، التي سيتناولها من جديد التدخل المباشر لـــ[شخصية الحكاية] الديك، الذي انتقل من وضع المرجع في الحكاية إلى [وضع] المتكلم في الخطاب. فلافونتين أدرج الخطاب في الحكاية عن طريق الجملة الاعتراضية، التي جعل منها جملة ثالثة تحققت في تلفظ مغاير، وذلك بتسريدها بوساطة السياق:

"أظنها دقيقة،...؛

غير أن أدنى ذرة

أفضل لي من سواها"

فهذه الجملة الثالثة تستند إلى الموقف. والمتكلم لا يعدم تمييزا، مادام باستطاعته تقويم الأشياء. فالفعل "ظن" لا يعبر عن الشك وإنما الاعتقاد التأكيدي أو اليقين. غير أن المتكلم خالف منطق

الأشياء، بأن فضل عليه شيئا آخر أقل قيمة: "غير أن أدنى ذرة". ويخلق انعدام الاستتباع المنطقي بين اليقين وبين التفضيل، أو بعبارة أخرى بين الوضعية وبين القرار، مرة ثانية، المفارقة التي تشكل النواة المركزية للدلالة في هذه الحكاية. وترتبط المفارقة، مباشرة، بعدم قدرة المتكلم، الذي لم يوفق في الاختيار و لم يتخذ القرار المناسب.

وتُظهر الحكاية الثانية نفس العمليات اللسانية، ونفس الأنشطة اللغوية ونفس التحقيقات الخطابية.

ورث جاهل يوما
مخطوطا وحمله
إلى جاره الكتبي قائلا
" أظن أنه نفيس
غير أن أدنى مليم
أفضل لي من سواه".

فانسجام الحكاية قائم على الترابط بين طرفيها. ويشكل التوازي بين البنيتين [السابقتين] دعوة إلى دراسة الملف من زاوية المقارنة والقياس، واستخلاص الوجه الآخر للمفارقة، أي الرأي [الخاص] الذي يندرج ضمن الرأي العام ، الأنودوكسون. وفي النهاية، فإن الرأي السائد، رأي ديموس، هو هدف الحكاية الأساس. غير أن السؤال الوارد يكمن في كيفية التأكد من أن رأي ديموس هو رأي لافونتين، الذي يعتقد أن المخطوط تحفة، وأن الجاهل هو، وحده من يفرط في المخطوط–التحفة أو التحفة–المخطوط. وهكذا ترتسم لدينا الوظيفة الأساسية في الحكاية، إنها وظيفة إقناع ديموس بتنبيهه إلى عدم اتخاذ سلوك الجاهل نموذجا يحتذى، وتجنب الوقوع في حال الديك الذي لا تعكس ألوان ريشه الزاهي الأنيق مستوى تفكيره. فالقياس هو الحجة القوية في الحكاية. وهو حجة انسجامه.

الحِجاج

تؤسس الحكاية للتجاور باعتباره نموذجا للترتيب في حجاج استقرائي، وللتأويل كإجراء استدلالي قائم على مبدأ الملاءمة. فتجاور قصتين وموقفين خطابيين يقيم روابط منطقية–دلالية هي المسؤولة أولا، عن الدلالة، ثم عن المعنى التداولي، ثانية.

وبما أن وظيفة الحكاية لا تنحصر في الحكي وحده، فإن القارئ أو المستمع، الذي لم تشف غليله دلالة القصتين معا، ولا تجاورهما، يشرع في البحث عن معنى يؤمن للعلامات تمامها، بضمان

التكامل التأويلي بين قصة وبين أخرى، وبين موقف وآخر. وهذا هو الامتحان الحقيقي لاستراتيجية المؤول، الذي يضع نصب عينيه الانسجام الذي تؤذن به الحكاية.

وفي هذا المستوى، نزحزح مبدأ المرجع السيميائي نحو النص الفائق أو الأرشيف، وفق اصطلاح برونكارت. وهذا المبدأ، المرتبط بالنظريات اللغوية المعرفية، قد يوظف بطريقة سيئة، إن لم تُلحَق به التوضيحات الضرورية التالية:

1-الأنشطة اللغوية المسؤولة عن التحققات الخطابية، أنشطة محصورة جدا، وتكاد تشتغل، دائما، بالنظر إلى نموذج، جنس أو نمط الخطاب، وإلى قصد واضح تحدده قيود التلفظ والمقام.

2-تشكل أقدم التحققات الخطابية جزءا لا يتجزأ من الموروث الثقافي للغة ما، وتُكَوّن ما يحدده مفهوم "السيناريو" عند أمبيرطو إيكو.

3- إن تكرارية النماذج أو السيناريوهات معطى شاهد على طبيعة هذه النماذج أو السيناريوهات. وهو الأمر الذي يسمح برد كل انحراف إلى ما يقتضيه النسق.

وانطلاقا من هذه المسلمات، يمكن التذكير بأن أفضل تعريف للحكاية هو أنها "أقصوصة تنطوي على حكمة". غير أن الحكاية، موضوع حديثنا، اشتملت على قصتين خلتا من الحكمة، أو تم نسيانها. ويعتبر هذا النسيان، من منظور سيميائيات إيكو، أمارة على انطلاق مسلسل التأويل. وينظر، في التداوليات المعرفية أو تداوليات الملاءمة، إلى فراغ [القصة من] الحكمة على أنه غياب للمعنى، ينبغي للمخاطب (المؤول) أن يملأه باستحضار آليات الاستدلال. وما يسوغ هذه الضرورة، هو مبدأ الملاءمة الذي يقضي بأن المتكلم يستعمل الكلام الأنسب للمقام، وبأنه يتواصل من أجل تبليغ شيء ما؛ كل ذلك مشفوع بإفادة المخاطَب بطريقة التواصل والهدف والقصد. والمتكلم المقتدر، تداوليا، ينتج ملفوظا ملائما: فلا يبيح لنفسه وضع قصتين متجاورتين من غير وحدة موضوعية، من أجل المجاورة، لا غير. بل يجب عليه أن يقول شيئا ما، و إلا كان رد المؤول [المخاطب] "وماذا بعد؟". وهو ما قد يكون علامة على التعاسة أو فشل فعل التواصل.

وهنا يحضر دور المؤول [بقوة]: فكلما كثرت افتراضاته حول المعنى، قلت ملاءمة فعل التواصل؛ وكلما قلت الافتراضات كان فعل التواصل أكثر ملاءمة. والاحتمال الذي يبقى، والذي يمكن أن يؤدي إلى المعنى، يكمن في تجاوز المجاورة واعتماد القياس، الذي يسوغه نية البرهنة، شغلِ المتكلم الشاغل (الذي يعترف له به المخاطب)، وضرورة الوصول إلى المعنى، الذي يحرك المخاطب.

القياس

"يميز القياس، بالدرجة الأولى، كما يدل عليه أصله الإغريقي أنالوطيقا، التناسب في الرياضيات. وهو بهذا المعنى، قياس التناسبية، يدل على تماثل النسبتين. وهكذا، إذا كانت [المعادلة] **أ/ب** مساوية ل[المعادلة] ج/د، قلنا إن علاقة **أ** بـــ **ب** هي نفس العلاقة بين **ج** و**د**. وينطبق القياس، أيضا، في المفهوم المتعلق بقياس الحمل، على مفردات اللغة، حيث يحدد التماثل الذي قد يحدث في دلالة هذه المفردات، من دون أن تكون متطابقة دلاليا، أي مشتركة".

يمكننا تعريف الكلمة من إقامة العلاقات واستخلاص الدلالة: تمثل **أ** و**ج**، على التوالي، الديك الذي يفضل أدنى حبة ذرة على اللؤلؤة (**ب**)، والجاهل الذي يفضل أدنى مليم على المخطوط (**د**). وتكون العلاقات التي يمكن إقامتها، على النحو التالي: إن علاقة **أ** بـــ **ب** هي نفس العلاقة بين **ج** و**د**. وتكون أول نتيجة لهذه العلاقات أن الديك والجاهل عوملا معاملة واحدة، تماما كما حدث للؤلؤة والمخطوط. غير أن القياس يمكن من نسج شبكة من العلاقات الإضافية، تحتملها الصورة: إن نظرة الجاهل إلى اللؤلؤة هي نظرة الديك، نفسها، إلى المخطوط. فالتبخيس الحاصل من إضفاء طابع الحيوانية على الجاهل ، هو المعطي الجلي في حِجاج لافونتين: وهو حجة بلغت هدفها وترتبت عنها نتائج في السلوك والفعل.

ويتولد عن تبديل المراجع بالرموز علاقات، لا ترضي كل من ينطبق عليه مثل الديك والجاهل: فالحسن (أو الجاذبية والخيلاء)، مثله بالنسبة إلى الحيوان مثل المعرفة بالنسبة إلى الجاهل؛ ومثل الحسن بالنسبة إلى الجاهل مثل المعرفة بالنسبة إلى الحيوان. فهذه العلاقات الضمنية، تؤكد الحجة المركزية وتسهم في تهذيب سلوك ديموس، إن كان هذا الأخير ما يزال مترددا في المكانة التي يجب أن يفردها للحسن والثقافة (أو المعرفة). وتستحق الحكاية تقدير واحترام ديموس؛ إنها، في الآن ذاته، لؤلؤة ومخطوط، حسن ومعرفة. ويؤمن الإيقاع والشعر وأخبار الناس وسلوكهم والحكمة المرتبطة بذلك كله، للحكاية حكم المثل المرتبط بالحقيقة وخلوده. إنها الحقيقة الساطعة، باعتبارها معرفة خالدة في شعر بسيط وحجاج عملي مفيد.

الخاتمة

ليس الانسجام بين مختلف مكونات ملفوظ ما، نتاج علامات الاتساق وحدها، وإنما هو، بالخصوص، شبكة من المطابقات المنسوجة بين مختلف العبارات؛ وهذا ما يجعله يشكل توليفات ممكنة

وأخرى مردودة، يزيحها السياق أو نمط الاستدلال الذي يستند إلى السياق اللساني والمقام خارج-اللساني. وتصبح التوليفات المقبولة محكومة بوجوب إنتاج المعنى وفك الألغاز التي يواجهها المؤول.

وليس الانسجام حكما بالانسجام فقط، وإنما يندرج، كذلك، ضمن الإمكانات المعجمية والدلالية للغة ما. ومن البديهي، في لغة ما، أن تتمكن أي عبارة من التموقع في سياق محدد والسماح بظهور توليف مألوف، تتطابق دلالته اللسانية والمعنى التداولي، وهو التوليف الذي يربط السياق بالمقام بوساطة السنن الأكثر ملاءمة للانسجام.

فالانسجام، الذي يشكل في مقاربتنا معطى أساسيا لأي نشاط خطابي، يحكم عملية بناء الخطاب، في الآن نفسه الذي يحكم فيه تفكيكه أو تأويله. وبهذا المعنى لا يمكن لأي سميولوجيا، تحترم نفسها، أن تتجاهل مبدأ الانسجام الذي يجب عليه أن يقيم المطابقات المنطقية-الدلالية بين مختلف مكونات النشاط الهرمونيطيقي للتأويل وتفكيك الشفرة. غير أن هذا النشاط لا يمكنه، بتاتا، أن يتجاهل معطيات الخطاب البدهية، ولا القصود التواصلية المتحكمة في ترتيبها؛ وهو ما لا يمكن أن يتحقق من دون تحليل معمق لتمفصلات اللغة الثلاثة، التركيب والدلالة والتداوليات.